

«التيهاء».. شذرات أدبية عن الكتابة والكتاب

الرباط - يقدم الكاتب المغربي عبدالقادر الشاوي في كتابه الأخير بعنوان «التيهاء» تجربة ذاتية يقودها الخييل في نص مفتوح يرتكز على ذات الكاتب ومنها يفتح على ما هو أبعد من قضايا وأشخاص.

ويقول الشاوي «دليلي في هذا الكتاب مكتسوف: أعني أنني كتبت ما كتبت دون تخطيط ولا ترتيب، ولم أكن أمام أسبقيات تدعوني إلى الاختيار. دوافعي غامضة تماما، وأدرك أن القارئ لن يلومني إذا ما قلت له تخصيصا: إنني كتبت ما كتبت حكاية لنفسي وسردا لعزتها في الكتابة. ولهذا وجدت نفسي في آخر الصفحات على اقتناع تام بما كان يجب أن يكون في أول الصفحات المقدمة التي لم تكتب أصلا. مفاد هذا الاقتناع، وأنا أنقله عن مانويل البيركا «هذا أنا ولست أنا، أشبهني ولكني لست أنا، لكن حذار فقد أكون أنا».

الكتاب مرادة أدبية تتراوح بين استرجاع الذكريات الخاصة والدنو من حيوات بعض الكتاب مع فحص منعرجاتها

ويجرب النقاد أن الكتابة الشذرية كتابة جسدية قوامها اللاشعور والإنسياب والتداعي والفرادة، وتعبير في منظوقها عن ذات تكتب نفسها عبر التشظي، عبر زمن منكم ومشتت ومفصول. وتقوم كذلك على التامل والبوح والاستيطان الذاتي، وتعمل على خلخلة الأجناس الأدبية كلها، من أجل صهرها في بوتقة نصية موحدة، تابين التصنيف والتجنيس، بغية التميز، والارتياح، وخلق خطاب مابعد الحدأة وهو ما نجده ماثلا بامتياز في كتاب الشاوي.

وكما يرى الناقد المغربي بن سالم حميش فإن الشذرة هو أسلوب المقطع والنص الطليق، وهو أسلوب معني من كل ضرائب الطبخ والتحليل، ولا يلزم أحدا بهزاته وعواقبه إلا من باب التواطؤ الوجداني والتطوع الإرادي. وحين، يتيسر تحقيق هذين الشرطين، تكون قد دخلنا عالما فكريا لا أثر فيه لثقافة المعجم الفلسفي، ولا للغة الشعرية، أو النشر المقفح المتناقض، بل كل النصوص فيه محكومة فقط بتدفقات مقطعية، لا تروم إلا الكلمة المواتية اللازمة، والبلاغة المقتصد الصادمة.

وحسب الخطيب، فإن الكتاب «يشكل أيضا بتنوع موارده رحلة ذهاب وإياب في حياة الشاوي ومحطاتها البارزة، تمتد من سنوات الطفولة في باب تازة، مروراً بالدراسة في تطوان ثم الرباط قبل الانخراط في الحياة المهنية بالدار البيضاء، والاقتراب من لفح السياسة، مع الميل الذي لا رجعة فيه إلى الكتابة في شتى تجلياتها».

والكتاب بتعليق الخطيب هو أيضا إطلالة على دفتر علاقات الكاتب، ولإثارة صداقاته، التي تتميز بغناها الجغرافي، سواء داخل المغرب أو خارجه، كما يمكن اعتباره تنمته أو إضافة لسرود ذكرياته وقراءاته كما تجلت في كتبه السابقة «دليل العنقوان» أو «دليل المدى» أو «جارات» بجزئيه.

ويشار إلى أن الكاتب عبدالقادر الشاوي من مواليد 1950، وهو روائي وناقد، له عدة مؤلفات منشورة في مجالات فكرية وأدبية مختلفة. صدرت له العديد من المؤلفات من قبيل «دليل العنقوان» (1989)، و«الساحة الشرفية» (1999) الفائزة بجائزة المغرب للإبداع الأدبي سنة 2000، و«إشكالية الرؤية السردية» (2002)، و«بستان السيدة» (2018) وغيرها.



عبدالقادر الشاوي يفتح ذاته للقاء



أعمال درامية في بازار النقد المصلي

تقييم الأعمال الدرامية: هل هو مدح وإطراء أم ذم وتجريح؟

أزمة النقد التلفزيوني.. كيف يستوي الظل والعود أعوج

مباراة كرة قدم: إما رابح أو خاسر، وإما «أهلاوي» أو «زملكاوي».

يغيب عن أذهان الكثيرين منا أن النقد هو بناء يناظر الأثر الإبداعي دون أن يلاحقه أو يمضي في ظله ثم أنه غير معني بالمفاضلة المطلقة وإنما بقرا في العمل بمنطق ثنائية التفكير والتكريب، ويحاول أن يتغلب على مجموعة التأثيرات التي من شأنها أن تشوهه وتخرجه من سكة النزاهة والموضوعية. أمام هذه الضبابية والفوضى النقدية المتهمة، دعونا نحكم إلى نوع من «الكوجيتو» القائل بـ«كيفما كنتم يُتلفز عليكم، وكيفما كنتم يكون الخطاب النقدي وتشغل آلة التقييم».

إن التأسيس لمشهد نقدي بناء يتطلب الأخذ بكل أسباب غياب هذا النقد وفق ما تقدم ذكره، بالإضافة إلى تعميق التربية بجذوى الاختلاف، والإبقاء على أرضية مدى اقتراب أو ابتعاد ما يقدم من الواقع، ومدى مواكبتها للمعايير الموضوعية المعتمدة عاليا، لا عبر تجاهل الخصوصية الثقافية والاجتماعية، وإنما بمجازاة التقنيات الحديثة والاستفادة من منجزات التكنولوجيا الرقمية، ونبذ أوهام التعصب والانتماء لبناء البلد الواحد خاطئين كانوا أو مصيبين.

المشهد النقدي مرتبك وعديم الملامح الصارمة، فإما مدح وإطناح حد الإسفاف أو تحامل وتهجم حد الإيذاء

ولعل لظاهرة الإنتاج المشترك التي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة فضل في تدوير ذلك التعصب على أساس البلد الواحد، أما المدح أو الذم واستخدام صيغ التفضيل والمبالغة، فلا شفاء من هذه الظاهرة المقيتة وهذا المرض الضال إلا بتعليم الناشئة منذ الصغر، أساليب القراءة الموضوعية باعتماد الأساليب التفكيكية البعيدة عن الانطباعات والتعاطفات السريعة.

وفي النهاية فإن «الظل لا يستوي والعود أعوج» أي أن الأزمة في الإنتاج التلفزيوني على مستوى البناء والمحتوى تنتج أزمة في النقد والتقييم على مستوى المتفرج العادي والناقد المتخصص.

من المسلم به أن ينتصر المصري مثلا لعمل مغربي أو خليجي أو من بلاد الشام والعراق. وقس على ذلك بالنسبة إلى الآخرين من أبناء اللغة الواحدة واللهجات المتعددة.

الثقافة وسعة الاطلاع عاملان أساسيان يؤثران في النقد والتقييم، فليس من العدل أن نسواي بين مثقف ورجل بسيط أو بين ربة بيت وزوجها، أو بين جيل وآخر. وهنا يتأتى السؤال الجوهرى المركب: من يصنع الدراما ولكن يتوجه بها، وما هي الأرضية المشتركة التي تجمع الدراما العربية أو «الدرامات العربية» وأين تلقى وأين تختلف؟

النقد والاختلاف

المتنوع لمسلسلات هذا العام يلحظ قوارق في المواضيع المطروحة وأساليب المعالجة التقنية والفنية في العالم العربي إلى حد التناقض، فما تقدمه من تقديرات الخليجية مثلا يختلف عما تقدمه نظيراتها المصرية أو المغربية وهكذا دواليك.

ونسجل تطورا للإنتاج الخليجي من حيث الإهتمام بقضايا المرأة والإقلاع التدريجي عن مواضيع تخص الصراعات حول الإرث العائلي وما ينجر عنه من خلافات، وكذلك تبرز جرة التونسيين في الولوج إلى الواقع المعاش من خلال أماكن السهر والعلاقات بين الشباب والبنات التي اتهمها البعض بعدم احترام التقاليد الدينية في شهر رمضان، رغم أنها تتنقل الواقع بحذافيره دون مبالغة أو تحريف، وربما بسبب ذلك التف حولها الجمهور التونسي أكثر من أي وقت مضى، ولم تعد الأعمال العربية تعنيه مثل الأوقات السابقة.

أما الأعمال السورية اللبنانية المشتركة فتشكو من عدم التكافؤ في الأداء بين ممثلين سوريين لهم باع وممثلين لبنانيين لا يضاؤونهم حرفية، بالإضافة إلى بعض الفكرة والتصنع في نسج سردية روائية تجمع بين الطرفين.

وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية يأتي المشهد النقدي مرتبكا وعديم الملامح الصارمة، فإما مدح وكيل لعبارات الإطناب إلى حد الإسفاف أو تحامل وتهجم إلى حد الإيذاء والتجريح، وينطبق هذا الأمر على مدعي النقد الموضوعي وأصحابه غالبا ما تحضر النزعة المحلية القطرية على حساب التقييم الموضوعي الموسع، على امتداد العالم العربي، إذ ليس

منذ الحلقات الأولى للأعمال الدرامية الرمضانية هذا العام انطلق الكثيرون على مواقع التواصل أو حتى في الصحف والمواقع الإعلامية في تقديم تقييمات متسرعة لهذه الأعمال، تنقسم بين المدح والذم، لأسباب شخصية على ما يبدو، أو في أحسن حالاتها هي ادعاء للموضوعية فيما هي انطباعات متعجلة. ويبقى النقد ضروريا لكن ترسيخه ليس سهلا في بيئة عربية ترفض الاختلاف.

المسلسلات المعروضة هذا الموسم تجمع بين الدراما الاجتماعية والرومانسية والبوليسية والوطنية والتاريخية، وذلك بدرجات وكميات متفاوتة من حيث عدد الحلقات وتوقيتها وراهنية المواضيع التي تطرحها.

هذا بالإضافة إلى الأعمال الكوميدية التي تتفاوت بدورها بين «السيت كوم» و«السيوت لايت» والفانتازيا التاريخية والكوميديا الاستعراضية، وغيرها من حلقات متصلة وأخرى منفصلة.

أما في ما يتعلق بطبيعة الأشخاص الذين يدلون بدلوهم في هذا العمل أو ذاك، من نقاد «متخصصين» أو جمهور «عفوي» فحدث ولا حرج. علماء النفس والمتخصصون في سبر الآراء يجتمعون حول فكرة سطوة السؤال عن رأيك، فبمجرد أن تُسأل عن ذلك تبدأ، وفي ثوان قليلة، بالاستفسار عن هوية هذا السائل والجهة التي يمثلها أو تقف وراءها ثم تتحرك الية الجمالة والإستعراض، إلى درجة أن بعض الناس يبدي رأيه من خلال «لوعو» الميكروفون الذي أمامه، فكل قاعة توجهها وخطها التحريري، حتى أن من الجمهور والنقاد من يذلي برأيين متناقضين لوسيلتين إعلاميتين متصادمتين، ودون أدنى إحساس بالانقسام أو الذنب أو الففاق.

هذا على المستوى السيكولوجي الفردي في معضلة التقييم وإبداء الرأي، أما على المستوى الواقعي والموضوعي، فالنقد من الملمات التي لا تتوفر عند أي كان، بدليل أنه اختصاص يدرس في الجامعات والمدارس المتخصصة ثم أنه أنواع ونفوعات، فالنقد الانطباعي غير التطبيقي، والنقد المنهجي المبني على أسلوب أو مدرسة غير النقد اللاذقة العامة.

وبالعودة إلى موسم السياق الدرامي في هذا الشهر، فإن عوامل كثيرة تتحكم في تقييم الأعمال المقترحة، خصوصا إذا تعلق الأمر بالساحة العربية ككل، إذ غالبا ما تحضر النزعة المحلية القطرية على حساب التقييم الموضوعي الموسع على امتداد العالم العربي، إذ ليس

حكيم مرزوقي كاتب تونسي

منصات إلكترونية كثيرة بدأت تتسابق على تقييم الأعمال المشاركة في هذا الماراثون الدرامي، منوهة إلى أنه، ومن المقرر أن تعلن لجانها عن أسماء المسلسلات المستمرة، في مرحلة أولى بعد «استبعاد المسلسلات التي لن تحصل على الحد الأدنى من التقييم».

من تكون هذه اللجان، من سماها، كيف اختارت أعضائها، ووفق أي مقاييس؟ ما مدى صدقية وموضوعية هذه اللجان وسط بازار نقدي تتحكم فيها الشركات المنتجة والمصالح الفئوية، الأهواء المزاجية المتقلبة والمعايير النقدية المتباينة.

معضلة التقييم

لنبدأ من الجهات المنظمة لهذه المسابقات والتقييمات، هل شاهدنا، إلا في ما ندر، جهة رسمية تنظم مهرجانات أو حفلا أو مسابقة دون أن تفوز فيه بجائزة؟ فما بالك بجمعيات ومنصات خاصة تتحكم فيها المصالح والمحابة إلى حد النخاع، لا بل قد يتوود إليها أعضاء لجنة التحكيم ويمنحونها الجوائز دون أن تطلب منهم ذلك، أي أن السادة المحكمين قد يورطونها في نوع من «الارتشاء» حتى وإن أرادت «تعتفا».

لننتقل الآن إلى المواد والأعمال التي تدخل مثل هذه المسابقات غصبا عنها أحيانا، إذ من غير المعقول، وحتى في عالم الخيول، أن يدخل المسابقة الواحدة أكثر من جنس ونوع وعمر. وهذا هو الحاصل في الحصاد التقييمي عند نهاية كل موسم رضائي.

توضع جميع الأعمال في سلة واحدة ويطلب من النقاد والجمهور الاختيار والمفاضلة بينها، فهل من واجبي أن أختار دون حفي في التحفظ والاستتكاك. من قال لكم أنني أرغب في شيء آخر غير موجود على مضمار سباقكم؟